«الميثاق» تنشر مخطط المشترك السيطرة على المناصب الوسطية للدولة

التمعن في قراءة رسالة حميد بن عبدالله الأحمر الموجهة الى رئيس وأعضاء المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك والمذيلة بتوقيعه سيبين أنها تكشف عن إعادة نفس سيناريو الأزمة الذي أفشل تنفيذ اتفاق فبراير بين المؤتمر والمشترك وتأجيل الانتخابات النيابية التي كان مقرراً إجراؤها في ابريل 2009م.

فبعد الاتفاق ظهر باسندوة واجهش بالبكاء وكل ذلك بعد أن ظهر حميد ولجنته التحضيرية ودخلت البلاد في شد وجذب ونسف الاتفاق وكان المشترك يدعي بضرورة تهيئة أجواء الحوار.. لتنفيذ اتفاق فبراير.

حميد يقف وراء تحريض الناصري لرفض اللجنة الاستشارية

□ اليوم من جديد يقوم بالدور التنظيم الوحدوي الناصري.. ويقف حميد الأحمر وراءهم.. حيث أن مصطلح الأمس «تهيئة الأجواء» لم يعد صالحاً.. فكان لابد من جر الناصري لإعلان التمرد على قرار رئيس الجمهورية القاضي بتشكيل لجنة استشارية من أربعة: اثنان من المؤتمر واثنان من المشترك.. ومثلما أعلن حميد الاحمر رفضه لذلك فقد أعلن ايضاً الناصري نفس الموقف لنعود من جديد الى نفس الدائرة المغلقة على حساب تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها.

فها نحن نقف أمام لجنة حميد ضد.. والاصلاح والاشتراكي مع.. وهنا تكمن الخطورة خاصة وقد بدأ الناصري بالنحيب والبكاء.

وهنا يجد المؤتمر نفسه يدور في فراغ والوطن يزداد انهياراً.. وهذا ما يخطط له المشترك.

□ أما الشيء الآخر اللافت في تلك الرسالة هي الفرمانات التي أصدرها حميد الأحمر لقيادات أحزاب المشترك التي أصبحت أشبه بسكرتارية تعمل لتنفيذ أوامره ومنها أنه لا حوار الا بعد نجاح المشترك بالضغط على الأخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لإصدار قرارات بتعيين نواب الوزراء ووكلاء ومستشارين «وإبلاغ حميد بذلك».

بالتأكيد اللجوء لاسلوب الابتزاز وممارسة الضغط في الوقت الذي يتطلع فيه العالم لحل الأزمة وإخراج البلاد من هذا النفق المظلم والمستنقع الخطير الذي يدفعها المشترك للسقوط فيه سيجعل إصدار مثل تلك القرارات أمراً طبيعياً وتنازلاً من أجل اليمن على غرار تلك التنازلات التي قدمها الزعيم علي عبدالله صالح والتي تعد المراهنة عليها اليوم مجازفة غير محمودة العواقب وقد تجر اليمن الى حرب أهلية مدمرة.

فإذا كان المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية يسعى الى تهيئة الاجواء نحو المضي الى الحوار الوطني الشامل.. فإننا نجد رسالة حميد الاحمر تذهب الى التشديد على تقاسم المحافظات بطريقة تكشف وكأن اليمن مجرد اقطاعية يمتلكها حميد الأحمر وهو يقول «مع احتساب المحافظات الاربع التي تم التعيين فيها من حصة المؤتمر كوننا لم نعلم بشيء من تلك القرارات والضغط على إصدار قرارات تعيين بالمحافظين الجدد..».

ونخلص من ذلك أن عقلية القرون الوسطى لاتزال تسعى لاستعباد الشعب اليمني.. فحميد لا يؤمن أن للشعب حقاً وليس للهيئة الناخبة في المحافظات، أو ان هناك قانوناً يجيز للشعب انتخاب المحافظين.. ذلك ليس من حق الشعب ولا الهيئة الناخبة وانما حق مقدس لأمين عام اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.. يا سبحان الله والدولة المدنية والثورة العائلية..!!

وزير الإعلام يصدر قرارات ملحقين إعلاميين من حزب الإصلاح

ملحقيات إعلامية للإصلاح

□ أما ما يتعلق بالنقطة الثالثة حول تقاسم السفراء فنحب أن نلفت هنا انتباه الجميع أن وزير الإعلام قد أصدر قرارات تعيين ملحقين إعلاميين في معظم السفارات من حزب الاصلاح مع تطعيم شخص أو ثلاثة من الاشتراكي.. وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الملحقيات.. فهذه القضية تشغل بال صخر الوجيه كثيراً.. والمؤتمر وحلفاؤه يجب أن يستشعروا ذلك.. لأن التساهل والدعمة تواطؤ مع حميد والإصلاح وعلي محسن..!!

وزراء بقايا النظام

□ ويبقى الأخطر هو فرمان حميد رقم (٤) في الرسالة والتي جاء فيها:

«التعميم لوزراء المشترك بتشكيل مكاتب فنية تابعة لوزاراتهم كي يتسنى لنا إدارة أعمال الوزارات وسحب صلاحيات بقايا النظام والمتنفذين في تلك الوزارات!!

إن خطة حميد الأحمر التي رسمها لقيادات أحزاب المشترك والوزراء تتجه نحو استكمال الانقلاب على المؤتمر.. والمبادرة والقرارات الدولية.. وهي خطة ترفض بشكل واضح الذهاب الى الحوار الوطني الشامل.

حتى لا يقال اننا متشددون.. فلن نعلق أكثر ونكتفي بهذا .. وإلى نص الرسالة:

نص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ/ رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للمشترك المحترمون

تحية طيبة وبعد

تهديكم الأمانة العامة للجنة التحضيرية للحوار الوطني أطيب التحايا وأصدق الأمنيات ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم المقبلة.

ونحيطكم علماً أن أصدقاءنا واخواننا في الدول الشقيقة والصديقة قد عملوا على إعداد صيغة للدستور وبلورة قضايا الحوار الوطني وكذلك عملوا على الإعداد لتشكيل لجنة استشارية مكونة من أربعة أشخاص اثنين للمشترك واثنين للمؤتمر، وقد منحوا هذه اللجنة كل الصلاحيات لإدارة الحوار وتشكيل اللجنة التحضيرية للحوار.

ويعتبر ذلك تدخلاً في شؤوننا وفرض أفكارهم علينا وهذا يتنافى مع الاهداف التي تأسست لأجلها اللجنة التحضيرية للمشترك وشركائه التي عملت منذ أواخر ٢٠٠٧ على أن تطرح قضايا ومشاكل البلاد على نخبة الشعب لحلها.

لذا نحن غير معنيين لما يطرح دون علمنا والرجوع لنا في أمانة اللجنة التحضيرية وقبل البدء في الحوار يجب عليكم اتخاذ القرارات التالية:

١- الضغط على رئيس الجمهورية بإصدار قرارات تعيين لنواب الوزراء ووكلاء ومستشارين وعند الموافقة يجب إبلاغنا بذلك.

٢- تقسيم المحافظات الى مجموعتين (أ و ب) مع احتساب المحافظات الأربع التي تم التعيين فيها من حصة المؤتمر كوننا لم نعلم بشيء من تلك القرارات والضغط على إصدار قرارات تعيين بالمحافظين الجدد.

٣- إصدار قرارات تعيين بسفراء الدول الراعية والمراقبة للعملية السياسية في اليمن مثل أمريكا وبريطانيا وروسيا ودول الخليج والصين وألمانيا وهولندا وايطاليا وبقية دول الاتحاد الأوروبي كمرحلة أولى وتقسيمها بالتساوي بين المشترك والمؤتمر.

٤- التعميم لوزراء المشترك بتشكيل مكاتب فنية تابعة لوزاراتهم كي يتسنى لنا إدارة أعمال الوزارات وسحب صلاحيات بقايا النظام والمتنفذين في تلك الوزارات.

ويجب عليكم تنفيذ هذه القرارات بأسرع وقت وتقبلوا تحياتنا

أخوكم الشيخ حميد بن عبدالله بن حسين الأحمر
أمين عام اللجنة التحضيرية للحوار الوطني

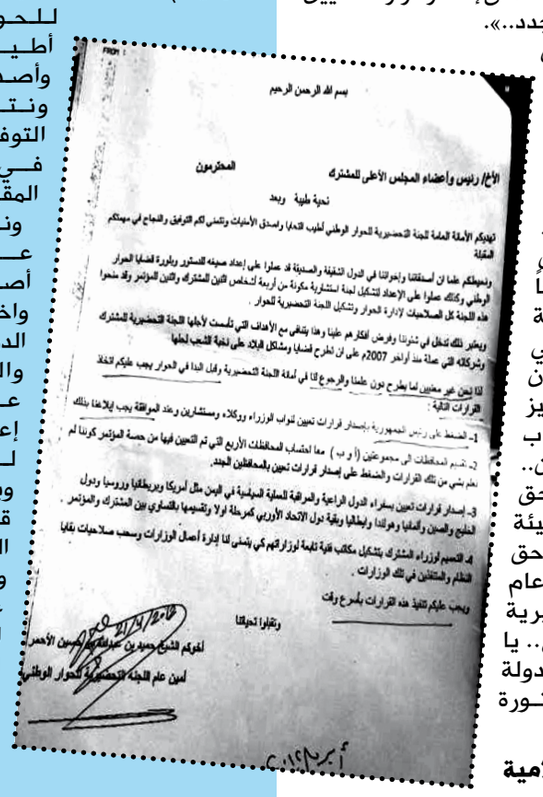

نص خطة المشترك وشركائه

انطلاقاً من حرصنا على إنجاح التسوية السياسية ودعماً لحكومة الوفاق الوطني وتنفيذاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ونظراً لما تمر به البلاد من انفلات أمني وركود اقتصادي وانفلات إداري نظراً لتوقف معظم المكاتب الإدارية عن أداء وظائفها في معظم المحافظات وتحريكاً للمياه الراكدة ونظراً إلى أن المشروعية القائمة اليوم لكل الاطراف هي مشروعية توافقية مكتسبة من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وحلاً للإشكال القائم، فقد رأينا ما يلي:

أولاً: بالنسبة لتعيين نواب الوزراء وفقاً للتقسيم الموجود بين طرفي السلطة بحيث يكون كل نائب وزير من نفس الطرف الذي تم تعيين الوزير منه، فإذا كانت الوزارة مشكلة من أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم فيتم تعيين نائب الوزير من نفس الطرف وكذلك بالنسبة لوكلاء الوزارات بحيث يستطيع كل وزير أداء مهامه بالشكل المطلوب دون عرقلة أو تعثر ولكي يستطيع الآخرون تقييم أداء الوزارة دون أن يكون للقائمين على الوزارة أي عذر في التعثر والعكس صحيح بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

ثانياً: بالنسبة للهيئات والمؤسسات والمصالح العامة وكذا الصناديق الخاصة والعامة نقترح ما يلي:

١- تشكيل لجنة من طرفي السلطة بالتساوي برئاسة رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية تختص هذه اللجنة بتعيين رؤساء ومديري عموم تلك المؤسسات والمصالح بالتساوي بين الطرفين بحيث يكون رئيس هيئة أخرى من كل طرف سواء أكانت إدارية أم خدمية أم غيره.

٢- يتم الاتفاق بين الطرفين على أن يتولى كل طرف تعيين رؤساء الهيئات والصناديق وغيرها كل بحسب الوزارة التي فيها ونرى أن هذا هو المقترح الأفضل ومثال ذلك تتولى وزارة الداخلية تعيين رؤساء ومديري كل الهيئات والمصالح والمؤسسات التابعة لها من نفس الطرف الذي ينتمي اليه الوزير وكذلك بالنسبة لوزارة الدفاع وهكذا كل الوزارات.

ثالثاً: بالنسبة للمحافظات نقترح أن يتم تقسيم المحافظات وتعيين المحافظين وفقاً لما يلي:

وعلى أن يتم السهم من قبل طرف والاختيار من قبل الطرف الآخر وفقاً لما تم عند تشكيل الحكومة على أن يتم اختيار وكلاء المحافظين إذا لزم الأمر من قبل المحافظ نفسه حتى يتسنى له أداء مهامه والقيام بعمله على أكمل وجه وكذلك بالنسبة لمديري الأمن في كل محافظة.

رابعاً: بالنسبة للسلك الدبلوماسي والقنصليات والملحقيات في الخارج فنرى أن يكون التعيين وفقاً لما يلي:

١- إما أن يتم تشكيل لجنة مختصة بذلك من طرفي السلطة تكون مهمتها مراجعة كل الاسماء المقدمة أو المرشحة لذلك المنصب والبت فيها سواء أكان سفيراً أو قنصلاً أو ملحقاً سياسياً أو عسكرياً أو ثقافياً أو اقتصادياً وتجارياً، وعلى أن يتم ترشيح الأسماء الى اللجنة من طرفي السلطة (المشترك وشركاؤه والمؤتمر وحلفاؤه).

٢- أن يتم التقاسم بين أطراف السلطة بالنسبة للسفراء بحيث يكون تعيين سفير مقابل سفير في دولة أخرى ومثالاً على ذلك أن يقوم طرف بتعيين سفير لدى الولايات المتحدة الامريكية في مقابل أن يقوم الطرف الآخر بتعيين سفير لدى المملكة المتحدة البريطانية وهكذا فرنسا مقابل ألمانيا، ايطاليا مقابل هولندا..روسيا مقابل الصين وهكذا مصر مقابل السعودية، الامم المتحدة مقابل الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها، هذا بالنسبة للسفراء وكذلك القنصليات، أما بالنسبة للملحقيات فيتم تكليف كل وزارة بتعيين ملحق من نفس الجهة المحسوب عليها وزير.. مثلا وزير التعليم العالي يقوم بتعيين الملحق الثقافي ووزير الصناعة يقوم بتعيين الملحق الاقتصادي والتجاري ووزير الإعلام يقوم بتعيين الملحق الاعلامي ووزير الدفاع يقوم بتعيين الملحق العسكري وهكذا.

الأخوة الأعزاء نظراً لما تقتضيه المصلحة العامة وحفاظاً على الشراكة نرى أنه يجب علينا حسم هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن حتى نقطع على كل المجرمين والعابثين محاولاتهم التشكيك في مصداقيتنا وحرصنا على إنجاح التسوية السياسية وإخراج اليمن إلى بر الأمان.

هذا والله الموفق وهو من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل.

الوظيفة العامة تتعرض للفيد من لوبي الإصلاح

نضع أمام أعضاء وأنصار وحلفاء المؤتمر الشعبي العام وكل أبناء الشعب وثيقة تكشف عن استمرار الانقلابيين في مؤامرتهم ليس ضد المؤتمريين وحلفائهم بل وكل الكوادر الوطنية المؤهلة التي تعمل في أجهزة الدولة المختلفة ورفضت تحديد موقف مؤيد للمشترك أثناء الأزمة أو تقف مع المؤتمر.. وظلت تؤدي عملها الوطني بإخلاص خدمة للشعب واليمن واطلق عليهم مصطلح الطرف «الساكت».

هذه الوثيقة تؤكد حقيقة التوجه الذي يسعى الاصلاح وأحزاب في المشترك لاجتثاثهم، ولم تعد المشكلة في قرارات الإقصاء التي يتخذها محمد سالم باسندوة رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني أو وزراء المشترك والتي ظللنا نحذر منها ونطالب وزراء المؤتمر وحلفاءه التدخل.. والدفاع عن تأكيد حقيقة الوفاق وأن يكون توجه الحكومة لتنفيذ المهام التي نصت عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وعدم السماح للطرف الآخر جر الحكومة لتنفيذ أعمال نسف المبادرة الخليجية والقرارات الدولية وتفخيخ الوفاق..

بالأمس صرخت «الميثاق» من إقصاء المؤتمريين وغيرهم من الإعلام الرسمي، وللأسف قامت قيامة البعض وعملوا بنا ما عملوا.. ولم يشفع لنا الا المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الذي أعلن جهاراً نهاراً أن الاعلام الرسمي منفلت ولا يخدم الوحدة الوطنية ولا يجسد سياسة الوفاق وإنما ينشر الكراهية والبغضاء والعداوة داخل المجتمع ووعد بعدم السماح باستمرار هذا الانفلات الذي أصاب الاعلام الرسمي.

□ اليوم وعند قراءة مضامين خطة حميد الأحمر والاصلاح والانقلابيين التي ننشر تفاصيلها نجد أنفسنا أمام عملية انقلابية فظيعة يسعى حزب الاصلاح وعلي محسن وحميد الأحمر من خلالها إلى السيطرة على القيادة الوسطية للدولة من خلال إحكام السيطرة على نواب الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات والهيئات والمصالح.. وكذلك الانتقال الى المحافظات وتقاسم ليس المحافظين وإنما الوكلاء والوكلاء المساعدين للمحافظات ومديري المديريات وكذلك الإمر بالنسبة لتطلعهم للسيطرة على السفارات والملحقيات.

□ طبعاً .. هنا يطرح حميد والانقلابيون خيار التقاسم لتحقيق ذلك..لكن الاخطر من ذلك أن المؤتمر ووزراءه ساكتون منذ أشهر عن اجتثاث المؤتمريين وحلفائهم بدعوى ثورة المؤسسات، وأخرى عبر إصدار قرارات مباشرة من رئيس الوزراء دون العودة للطرف الآخر في حكومة الوفاق.. هذا خلافاً لحرب الإقصاء التي يقوم بها وزراء المشترك في وزاراتهم.

إننا نحذر من كارثة حقيقية ستعرض الدولة لأخطار مدمرة إذا لم يتم النأي بالوظيفة العامة من «الفيد» الحزبي.. ويجب أن تطبق للوظيفة المعايير الوطنية والكفاءة والنزاهة والخبرة والاقدمية.. أو طرد الفاسدين دون أدلة أو أحكام تؤكد ذلك.. ولن نتوقف أمام فظاعة هذا المخطط البشع .. ونجد أنه من الواجب أن نذكر الجميع بالاجتثاث الاخطر تحت مسمى التدوير الوظيفي والذي سيأتي على بسطاء الموظفين ايضا..

وهذا المخطط يشبه نفس المخطط الذي نفذه الاخوان المسلمون في السودان وقاد البلاد الى التمزق والفوضى والانهيار والدماء والدمار.

ونحن إذ ننشر «خطة المشترك وشركائه» ليس بهدف الترويج أو التخويف وإنما لنضع الحقيقة أمام الشعب بكل قواه الوطنية الخيرة لننبهه الى خطورة المنزلق الذي يجر المشترك اليمن اليه.. وفي الوقت ذاته ندعو المؤتمر وشركاءه وكل القوى الوطنية أن يتحملوا مسؤولياتهم أمام خطورة سياسة الاجتثاث وتداعياتها المستقبلية لأنها لا تهدف الى اجتثاث المؤتمريين وحسب وإنما كل أبناء الوطن وتحويل اليمن الى مستعمرة للإصلاح وحميد وعلي محسن.. ويصبح شغل الوظيفة العامة مرهوناً بشروط الولاء للاصلاح أو حميد أو علي محسن أو التخرج من جامعة الايمان وشهادة خبرة من افغانستان، وهذا ما يجب أن يتصدى له المؤتمريون وكل الوطنيين بقوة.. خصوصاً وأنه قد تم تجنيد عشرين ألفاً وفقاً لمعيار الانتماء الحزبي للإصلاح وجامعة الايمان وحرم الشباب في الساحات ممن يحملون شهادات جامعية من حقهم في التوظيف قبل غيرهم.

هذه الوثيقة اشبه بعمل اللصوص الذين يسمون الله عند ذهابهم لسرقة الآخرين، حيث نجد أنها تشدد على مسألة الوفاق والتسوية السياسية، ولكن لم تضع اعتباراً للدستور والقوانين النافذة في البلاد..!

ويبقى من الضرورة التنبيه الى أن استهداف القيادات الوسطية في الدولة له مخاطره على المبادرة والتسوية السياسية والوفاق الوطني.. علماً أن من يشغلون اليوم تلك الوظائف من القيادات الوسطى للدولة لم يخضع تعيينهم لمعيار حزبي من قبل المؤتمر الشعبي العام أبداً.. وإنما ظل المؤتمر يجسد الولاء للوطن في سياساته وقراراته واخضع الوظيفة العامة لمعايير وطنية والكفاءة والتأهيل والخبرة.